جمهورية مصر العربية

الجدول 1

	2020
عدد السكان، بالمليون	102.3
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	360.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3523.7
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)[أ]	28.9
معدل الفقر الوطني[أ]	32.5
مؤشر جيني[أ]	31.5
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	106.4
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات[ج]	71.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) أحدث قيمة (2017)، على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011.
(ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2019)؛
متوسط العمر المتوقع (2018).

بعد أن بدأ النشاط الاقتصادي والتشغيل يعودان للحياة من جديد، ألقت عودة ظهور حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بظلالها على هذا التعافي الاقتصادي الوليد. وترجع تلك الضغوط إلى مصادر الدخل الأجنبي التي تأثرت بشدة (السياحة وصادرات السلع والاستثمار الأجنبي المباشر)، ومع ذلك فلا تزال التحويلات، والتدفقات الوافدة لمحافظ الاستثمار والتمويل الخارجي، تدعم الاحتياطيات الدولية.
ولتحقيق تعافٍ قوي يتعين، فضلاً عن تطبيق إجراءات لاحتواء الجائحة، المضي قدماً في إصلاح الاقتصاد الكلي والمالية العامة وإجراء إصلاحات هيكلية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والنهوض بأجندة رأس المال البشري.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

ساعدت الإصلاحات التي أجريت في مصر على صعيد الاقتصاد الكلي في تثبيت استقرار الاقتصاد في السنوات الأخيرة، وسمحت للبلاد بدخول أزمة جائحة كورونا في وضع يتسم بتحسن في حسابات الخزانة العامة ومستوى وافر نسبياً من الاحتياطيات الأجنبية. وساعدت إصلاحات قطاع الطاقة في تعزيز إمدادات الطاقة الكهربائية وتصدير الغاز، وفتح سوق الطاقة أمام نشاط القطاع الخاص، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة. بيد أن التداعيات السلبية للجائحة قوَّضت ما تحقَّق من تقدم في الآونة الأخيرة، وسلَّطت الضوء على التحديات القائمة منذ أمد بعيد. ومن ذلك: تباطؤ النشاط غير النفطي للقطاع الخاص، وضعف أداء الصادرات والاستثمار المباشر الأجنبي، وارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي (على الرغم من الانخفاض الكبير الذي حدث مؤخراً)، وتدني معدلات تعبئة الإيرادات إلى ما دون المستوى المحتمل، وعدم ملاءمة هيكل الموازنة العامة للدولة لطبيعة هذه الأزمة، ونقص المخصصات الموجهة لقطاعات الصحة والتعليم.

ولا تزال الأوضاع الاجتماعية صعبة، حيث ظل نحو 30% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني (وفقاً لنتائج بحث الأسر المعيشية في أكتوبر/تشرين الأول – مارس/آذار). وبالتالي فإن التأثير السلبي للجائحة على النشاط الاقتصادي والدخول يستلزم تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من الفقر. وتعمل مصر على تعزيز الحماية الاجتماعية، كما عملت على توسيع البرامج القائمة، ونفذت في مستهل أزمة كورونا تدابير مؤقتة للتخفيف من آثارها، تستهدف العمالة غير المنتظمة على وجه الخصوص.

ولم يكن النمو المتحقق قبل الجائحة بالقدر الذي يحد من الفقر. لذا، سيتطلب رفع مستويات المعيشة، خلافاً لاتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية المهمة، تعزيز خلق فرص العمل وتحويل الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى ونمو يقوده القطاع الخاص. ومن الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق تعافٍ قوي تكثيف الجهود لاحتواء الجائحة، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في التعليم والصحة وتعزيز الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة وتعزيز دور الدولة في وضع السياسات والاضطلاع بالوظائف التنظيمية ضروري لتحقيق تكافؤ الفرص بما يمكّن القطاع الخاص من الازدهار وإطلاق إمكاناته التنافسية لخلق فرص أفضل لكسب الرزق أمام التعداد السكاني الكبير الذي يغلب عليه الشباب.

التطورات الأخيرة

شهد النمو صعوداً في الربعين الأول والثاني من السنة المالية 2021/2020 (يوليو/تموز–سبتمبر/أيلول 2020 وأكتوبر/تشرين الأول–ديسمبر/كانون الأول 2020) بعد تخفيف القيود التي صاحبت جائحة كورونا، ولكنه ظل منخفضاً عند 0.7% و2% على التوالي (بعد الانكماش بنسبة 1.7% في الربع الأخير من السنة المالية 2020/2019). كما انخفضت معدلات البطالة إلى 7.2% بحلول الربع الثاني من السنة المالية 2021/2020 (بعد أن سجلت ارتفاعاً بلغ 9.6% قبل ستة أشهر)، مع استئناف النشاط الاقتصادي تدريجياً، واستمرار المشروعات الضخمة طيلة الأزمة. وانتعشت معدلات مشاركة القوى العاملة والتشغيل بعد الانخفاض الكبير (قصير الأجل)، وإن ظلت دون المستوى المحتمل البالغ 43.5% و 40.4% من السكان في سن العمل. وما زالت قطاعات الاقتصاد الرئيسية مثل: السياحة والصناعات التحويلية وقناة السويس والصناعات الاستخراجية للنفط والغاز تعاني بشدة من جراء القيود المفروضة على

الشكل 1 **جمهورية مصر العربية**/نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

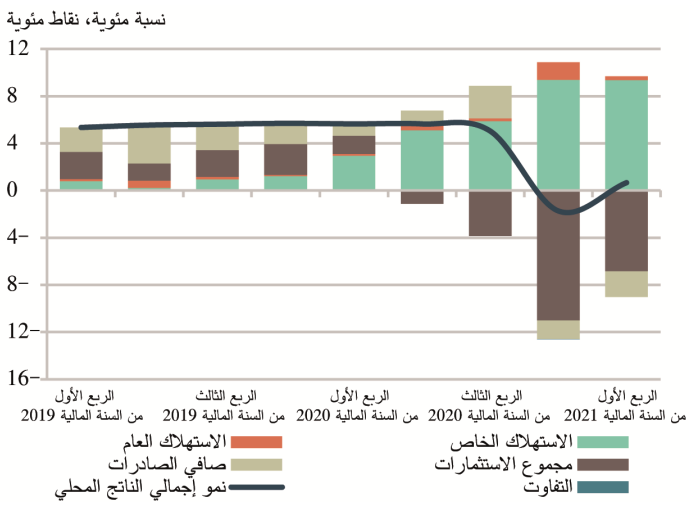

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 **جمهورية مصر العربية**/معدل المشاركة في الأيدي العاملة ومعدل التشغيل

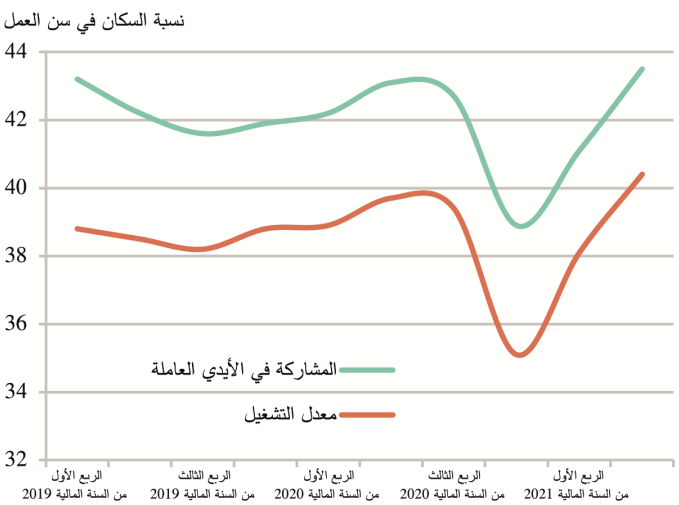

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

السفر الدولي، وركود الطلب، واضطرابات سلاسل الإمداد والتجارة المحلية والعالمية.

وخفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 400 نقطة تراكمياً أثناء الفترة من مارس/آذار إلى نوفمبر/تشرين الثاني، بهدف خفض تكاليف الحصول على الائتمان للأفراد ومنشآت الأعمال، وتمكين الحكومة من الاقتراض المحلي بشروط أنسب أثناء الأزمة. وتيسر هذا التوسع النقدي بفضل انخفاض التضخم، الذي بلغ في المتوسط 5.7% خلال السنة المالية 2020/2019، واستمر في الانخفاض بعد ذلك، وبلغ متوسطه 4.5% خلال النصف الأول من السنة المالية 2021/2020. كما تسارع الائتمان الخاص (32% من إجمالي الائتمان المحلي) بفضل تيسير السياسة النقدية، ولكن لم تصل نسبته في إجمالي الناتج المحلي بعد إلى مستوياته قبل عام 2016.

ولا تزال الاحتياطيات الدولية وافرة نسبياً عند مستوى 40.2 مليار دولار في نهاية فبراير/شباط 2021 (تغطي أكثر من 7 أشهر من الواردات السلعية)، على الرغم من تأثير جائحة كورونا على السياحة، وعائدات قناة السويس، وتصدير السلع. ورغم أن الاحتياطيات الدولية لا تزال أدنى من الذروة التي بلغتها قبل الأزمة، إذ وصلت إلى 45.5 مليار دولار، فقد حظيت بدعم من التحويلات المالية، وتعافي التدفقات الوافدة للمحافظ الاستثمارية، والتمويل الخارجي الذي قامت مصر بتعبئته، وإصدارات السندات الأوروبية، والسندات الخضراء السيادية المبتكرة.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينخفض النمو من 3.6% في السنة المالية 2020/2019 إلى 2.3% في السنة المالية 2021/2020، في ضوء استمرار تأثير الجائحة، وتجدد ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، فضلاً عن البطء في توزيع اللقاح في الداخل والخارج. ومن المتوقع دعم الاستهلاك الخاص جزئياً بتدفقات التحويلات المالية، والحماية الاجتماعية الموسعة، وانخفاض التضخم *(في صالح القوة الشرائية للأسر المعيشية)*، فضلاً عن تيسير السياسة النقدية. وزاد تفاقم الاتجاهات السائدة في أسواق العمل قبيل الجائحة، مثل انخفاض الأرباح الحقيقية وارتفاع نسبة القطاع غير الرسمي، بفعل خسائر الدخل الناجمة عن صدمة جائحة كورونا، وخاصة بين العمالة غير المنتظمة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر.

وفي حالة توزيع كميات كافية من اللقاح بحلول أوائل عام 2022، فمن المتوقع أن تستعيد مصر تدريجياً زخم النمو خلال السنة المالية 2022/2021–2023، مما يعني أن جائحة كورونا ستسبب انخفاضاً عن معدلات ما قبل الجائحة لمدة لا تقل عن 3 سنوات. ومن الممكن أن تتحقق سيناريوهات التطورات السلبية للنمو في فترة التوقعات في حالة زيادة تأخر اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، أو تسبب الأشكال الجديدة للمرض في اضطرابات متجددة. ومن المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري من 3.1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020/2019 ليصل إلى 3.4% في السنة المالية 2021/2020 (على خلفية الانخفاض في إيرادات صادرات الخدمات الرئيسية مثل: السياحة وقناة السويس، بالأساس) قبل أن ينخفض تدريجياً إلى ما يقرب من 2.7% من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يظل حساب المعاملات الرأسمالية والمالية مدعوماً في الأساس بالتدفقات الوافدة للمحافظ الاستثمارية (بما في ذلك سندات اليورو) والتمويل الخارجي، برغم أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من المتوقع أن تنخفض من 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020/2019 إلى نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2020، في خضم تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ثم تتعافى تدريجياً على المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن يزيد عجز الموازنة الكلي من 8% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020/2019، إلى 8.2% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020/2021، مدفوعاً بشكل رئيسي بالزيادة المتوقعة في إعانات الدعم والحماية الاجتماعية والاستثمار العام، في حين يتوقع أن تظل الإيرادات تعاني من التباطؤ. وهذا من شأنه أن يرفع نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 87.5% في نهاية السنة المالية 2020/2019 إلى أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية السنة المالية 2021/2020، قبل أن يستأنف ضبط أوضاع المالية العامة (من خلال تعبئة الإيرادات المحلية في الأساس) على المدى المتوسط، وخاصة مع تنفيذ إستراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل التي تمت الموافقة عليها مؤخراً.

الجدول 2 **مصر**/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2023 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	5.3	5.6	3.6	2.3	4.5	5.5
الاستهلاك الخاص	1.0	1.0	7.3	2.9	3.0	4.1
الاستهلاك الحكومي	1.7	2.8	6.7	1.0	2.0	2.5
إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة	16.9	14.1	20.9-	8.1-	14.7	16.9
الصادرات، السلع والخدمات	31.6	2.2-	21.7-	11.0-	12.0	13.0
الواردات، السلع والخدمات	10.6	8.9-	17.9-	11.2-	8.0	11.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	5.3	5.1	2.5	2.2	4.4	5.4
الزراعة	3.1	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
الصناعة	6.4	5.8	0.6	3.8	5.9	7.0
الخدمات	5.1	5.1	3.6	1.0	3.7	4.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	21.6	13.9	5.7	5.3	7.5	8.5
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.4-	3.6-	3.0-	3.4-	2.8-	2.7-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.0	2.6	2.1	1.0	1.8	2.1
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	9.7-	8.1-	8.0-	8.2-	7.0-	6.6-
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.1	1.9	1.8	1.0	1.8	1.8
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	3.9	4.1	4.3	4.4	4.2	
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	29.5	30.0	30.5	31.1	30.3	

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2017. البيانات الفعلية: 2017. التوقعات الآتية: 2018 – 2019. التوقعات من 2020 إلى 2022. تستند معدلات الفقر قبل عام 2010 إلى إجمالي مختلف للاستهلاك.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2017)، حيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.87 على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.